الأنباء
الثلاثاء 18 ديسمبر 2012

«المركزي»: تصنيف «موديز» للكويت عند «AA2» يعكس قوتها الاقتصادية العالية

د. محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان تقرير وكالة موديز الأخير بشأن التصنيف الائتماني السيادي للكويت ضمن المرتبة «AA2» مع استقرار افاق ذلك التصنيف، يعكس القوة الاقتصادية والمالية العالية جدا والمؤسساتية المعتدلة للحكومة اضافة الى الحساسية المعتدلة تجاه مخاطر الاحداث.

واضاف الهاشل في تصريح لـ«كونا» امس تعقيبا على تقرير وكالة موديز لخدمات المستثمرين الصادر في 13 ديسمبر الجاري ان التقرير اوضح المنهجية التي تستند اليها الوكالة لتصنيف الكويت ضمن المرتبة «ايه.ايه2»، مبينا ان هذا التصنيف يعد مماثلا للتصنيف الذي اصدرته الوكالة لكل من «برمودا» ودولة قطر والامارات العربية المتحدة.

وأوضح ان «موديز» اكدت في تقريرها ان القوة الاقتصادية للكويت ذات مستوى «مرتفع جدا» يستند الى الاحتياطيات النفطية الكبيرة التي تدفع لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتعزز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمستويات مقاربة للدول المتقدمة.

وأشار الى ان التقرير يرى أن اعتدال القوة المؤسساتية للكويت يرتبط ببعض أوجه القصور النسبية في الفاعلية المؤسساتية والتي ظهرت في مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي ومعايير الشفافية.

وكانت وكالة موديز اصدرت تقريرا في 13 ديسمبر الجاري بشأن التصنيف الائتماني السيادي للكويت اعتبر ان القوة المالية الحكومية للكويت مرتفعة وناجمة عن كل من الموارد النفطية والفوائض المالية الكبيرة المستمرة في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات وامتلاك الحكومة مصدات مالية كبيرة من الموجودات المالية الخارجية.

ورأت «موديز» في تقريرها أن حساسية الكويت للمخاطر معتدلة وترتبط أساسا بالمخاطر الجيوسياسية الاقليمية في حين أن المخاطر السياسية الداخلية منخفضة الا أنها ليست منخفضة جدا.

وذكرت ان تصنيف الكويت المقارب لأعلى درجات مجموعة ايه.ايه «ايه.ايه 1» يعكس القوة المالية الاستثنائية للحكومة الكويتية، مشيرة الى ان هناك العديد من العوامل التي دفعت الى هذه القوة المالية أولها القوة الاقتصادية «المرتفعة جدا».

وبينت ان هذا التقييم مبني على الاحتياطيات النفطية الكبيرة التي تسهم في الاتجاه القوي نسبيا لنمو الناتج المحلي الاجمالي وعزز ذلك المستوى المرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

وأضافت ان الكويت أنتجت نحو 2,9 مليون برميل نفط يوميا في المتوسط في العام الماضي وبلغت احتياطات الكويت من النفط والغاز نحو 113,3 مليار برميل نفط في عام 2011 منها نحو 101,5 مليار برميل نفط ومن الغاز نحو 11,8 مليار برميل من النفط المكافئ، حيث تمتلك الكويت أعلى نسبة احتياطيات نفطية الى الإنتاج في العالم وتكفي لأكثر من 100 عام.

ورأت ان معدلات النمو في الكويت كانت أكثر تقلبا الى مدى السنوات الـ 20 الماضية مقارنة مع أقرانها في التصنيف سواء من الدول المنتجة للنفط أو من غير المنتجة مشيرة الى ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمتوسط حقق نموا بنحو 5,3 ٪ في السنوات الخمس الماضية باستثناء عام الانكماش العالمي في 2009 حيث تراجع الناتج الاجمالي بنحو 7,8٪.

واوضحت الوكالة في تقريرها انه قبل الأزمة المالية العالمية حققت القطاعات غير النفطية نموا قويا بمعدل سنوي بلغ 8,3 ٪ الا انه بعد الانكماش العالمي في عام 2009 كان تعافي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضعيفا بنحو 8,2٪ (14,9٪ للقطاع النفطي و4,5 ٪ للقطاعات غير النفطية في عام 2011).

وذكرت أن الموارد النفطية الكبيرة للكويت انعكست على مستوى دخل الفرد وهي مماثلة لمستوياته في الدول المتقدمة مبينة أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي «المعادل للقوة الشرائية» نحو 40 ألف دولار طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي لتحتل الكويت بذلك الترتيب الـ 12 على المستوى العالمي.

واضافت انه في السنوات الاخيرة انحسرت الضغوط التضخمية في الكويت حيث بلغ الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2,1 ٪ في شهر أكتوبر 2012 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق وذلك بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته والبالغ 6 ٪ في ديسمبر 2010 مقابل ديسمبر من العام 2009.

واوضحت الوكالة ان العامل الثاني هو القوة المؤسساتية «معتدلة» حيث صنفت موديز القوة المؤسساتية الكويتية على الدرجة «المعتدلة» مبينة انه نقطة انطلاق في تقييمها للقوة المؤسساتية حيث ترصد موديز مؤشرات الحوكمة التي يعدها ويصدرها البنك الدولي وتركز موديز على المؤشرات التي تغطي فعاليات الحكومة وسيادة القانون وضبط الفساد.

وأشارت الى ان الكويت تنفرد بين دول مجلس التعاون بوجود دستور وبرلمان الا أن فاعلية ذلك في المجال الاقتصادي ضعيفة موضحة ان الحكومة اظهرت تاريخيا استعدادها لسداد ديونها حيث استمرت الكويت في خدمة ديونها بالعملات الأجنبية خلال فترة الغزو الصدامي.

اما عن العامل الثالث فقالت الوكالة انه متمثل في «القوة المالية الحكومية المرتفعة جدا» حيث جاء تصنيف الكويت بـ «مرتفع جدا» نتيجة الايرادات النفطية الضخمة والسياسات المالية المحافظة للحكومة مشيرة الى ان الكويت لديها ادنى سعر توازني لبرميل النفط للموازنة العامة.

وأضافت ان الكويت تمتلك مصدات مالية ضخمة من الموجودات المالية الخارجية مبينة ان هذا التصنيف جاء مقاربا لتصنيف الامارات العربية المتحدة وقطر «ايه ايه2»، وتصنيف المملكة العربية السعودية «ايه ايه 3».

وبينت ان الكويت واصلت تحقيق فوائض في المالية العامة منذ السنة المالية 96/1997 واستمرت بتحقيق فوائض بمعدلات كبيرة «بالمتوسط 26 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي» منذ السنة المالية 2000/1999.

وذكرت انها تقدر تحقيق الكويت فوائض مالية في الموازنة العامة بنحو 31,1٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2013/2012 مقارنة بنحو 29,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية السابقة.

واعتبرت ان زيادة إنتاج النفط بنحو 15 ٪ في العام الماضي من جهة وارتفاع أسعار النفط عالميا من جهة أخرى ساهم في تحقيق هذه الفوائض مشيرة الى ان الايرادات النفطية تساهم بأكثر من 90 ٪ من الايرادات الحكومية في حين تعتبر القاعدة الضريبية ضيقة وتشكل نحو 1,5 ٪ من الإيرادات الحكومية.

واشارت الى ان الانفاق الرأسمالي في الكويت تعوقه الانسدادات التشريعية والادارية ويشكل الانفاق الجاري نحو 70 ٪ من اجمالي الانفاق نتيجة ارتفاع الاعانات والمنحة الاميرية النقدية المقدمة في مارس 2012 والمقدرة بنحو 3580 دولارا لكل مواطن كما زادت الحكومة رواتب الموظفين في القطاع العام لنحو 25٪.

وعن الديون الحكومية قالت الوكالة انها انخفضت الى نحو 8,1 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 في حين تعمل ادوات الميدونية المتبقية على امتصاص السيولة من البنوك المحلية مشيرة إلى اختبارات الضغط التي أجرتها للقطاع المصرفي واظهرت قدرة المالية العامة للدولة على امتصاص الخسائر بسهولة في أسوأ الحالات.

وبخصوص العامل الرابع بينت انه متمثل في كون الحساسية لمخاطر الاحداث الجيوسياسية «معتدلة» حيث ان هذا العامل يقيم درجة انكشاف الدولة للصدمات التي يمكن أن تؤثر بصورة كبيرة في الجدارة الائتمانية للحكومة وتؤدي إلى تخفيض مفاجئ في التصنيف.

واضافت انها تصنف درجة حساسية الكويت لمخاطر الأحداث عند «معتدلة» مثل دول أخرى منها دولة الامارات العربية المتحدة «ايه ايه2» وقطر «ايه ايه2» والمملكة العربية السعودية «ايه ايه 2».

وذكرت ان المصادر المحتملة للمخاطر الجيوسياسية تتمثل بتصاعد التوتر بين مجلس الأمن وإيران بشأن برنامجها النووي مشيرة الى أن علاقات دولة الكويت بالولايات المتحدة الأميركية ومجموعة الثمانية وجيرانها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبقى قوية.

واشارت الوكالة الى أن مخاطر النظام المصرفي والمالي منخفضة حيث غيرت موديز في شهر أغسطس 2011 نظرتها السلبية بذلك الشأن إلى نظرة مستقرة تعكس تحسن البيئة التشغيلية والمستويات المريحة لرأس المال والسيولة.

وقدرت وكالة موديز نسبة كفاية رأس المال للبنوك الكويتية بنحو 18 ٪ لعام 2011 حيث استقرت نسبة القروض غير المنتظمة عند نحو 6 ٪ من اجمالي محفظة القروض لدى البنوك المحلية وتم تصنيف القوة المالية للبنوك المحلية عند «سي سالب» وبدرجة مماثلة لكل من قطر وعمان.

كرم المشاركين في معرض الصناعات والبناء الثاني

الفرحان: «الصناعات الوطنية» تعتزم افتتاح مصنع للسيراميك في فبراير المقبل يضم 4 خطوط إنتاج

د.سعود الفرحان مكرما عبدالرحمن المعروف من «المجموعة المشتركة»

.. ومكرما بعض الشركات المشاركة في المعرض (هاني عبدالله)

قال المدير العام في شركة «الصناعات الوطنية» د.سعود الفرحان ان الشركة تعتزم الافتتاح الرسمي لمصنع السيراميك في ميناء عبدالله في فبراير المقبل في إطار احتفالات البلاد بالأعياد الوطنية لافتا الى ان المصنع يضم أربعة خطوط إنتاج بأجمالي إنتاجية المصنع تبلغ 7 ملايين متر مربع سنويا، وانه يعمل حاليا في طور التشغيل التجريبي مصدرا إنتاجه الأولي إلى جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية.

وأضاف الفرحان في تصريحات صحافية على هامش حفل الختام لتكريم المشاركين في معرض الصناعات والبناء الثاني ان المصنع يعمل بنصف طاقته بسبب كثرة العراقيل الفنية التي تواجه المصنع وفي مقدمتها اضطرارنا لاستخدام «الكيروسين بدلا من الغاز والأمر الذي نتمنى من الدولة ان توفره لنا حتى نتجاوز العراقيل التي تهدد مسيرة عملنا.

وأثنى الفرحان على قرار وزارة التجارة والصناعة بإضافة 15 صنفا جديدا الى قائمة المواد الإنشائية المدعومة لافتا إلى أن القرار ساهم في دخول عدد من منتجاتنا المدعمة وفي مقدمتها الطابوق الجيري بأنواعه وهو ما يساعدنا على تطوير المنتجات وتقديم المزيد من السلع المميزة في إطار السلع المدعمة.

المصنع بدأ تشغيله التجريبي مصدراً إنتاجه الأول إلى العراق والسعودية

وحول تأثير بعض عمليات الإغراق في السوق المحلي على منتجات الشركة قال الفرحان ان منتجات الصناعات الوطنية ذات جودة عالية وسعر مناسب ولكن لا تنافس المنتجات الرخيصة المتوافرة في كل مكان وزمان.

وأكد ان معرض الصناعات والبناء الثاني حقق نجاحا كبيراً رغم تعدد التحديات الموجودة والتي كنا نتمنى ان يتم تجاوزها الا ان نتائج المعرض كانت ايجابية للغاية.

وأشار الى ان الهدف الأساسي من الاحتفالية هو تكريم المشاركين في معرض الصناعات والبناء الثاني خاصة ان التحدي الكبير في إقامة المعرض على أرض الصناعات الوطنية ونتمنى مشاركتهم في الدورات المقبلة للمعرض.

هذا، وقام الفرحان بتقديم دروع التكريم للرعاة والجهات المشاركة خلال حفل نيابة عن د.عادل الصبيح رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الوطنية والذي اعتذر عن الحفل لظروف خاصة مشيدا بدورهم البارز في نجاح معرض الصناعات والبناء الثاني.

● أحمد يوسف

أكاديمية إتقان التابعة لـ «بوبيان» صرح تدريبي واعد بأفكار متجددة ومتطورة

عبدالعزيز الوزان

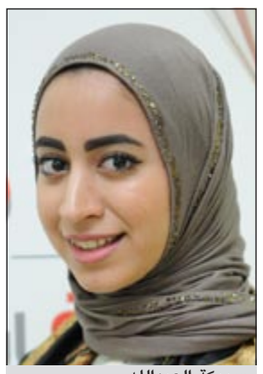
سبيكة العبدالله

عبدالمحسن الغانم

محمد الهاجري

يوسف الربيعة

فيصل الرومي

أكد عدد من موظفي بنك بوبيان الملتحقين بأكاديمية اتقان التابعة للبنك ان الأكاديمية التي تم اطلاقها في يوليو الماضي تمثل نموذجا عمليا لمرحلة جديدة في التدريب وتنمية الموارد البشرية من خلال طرحها لنموذج جديد تماما على القطاع المصرفي من خلال تطوير المفاهيم المرتبطة بالتدريب من شكلها التقليدي المتعارف عليه إلى شكل أكثر تطورا يتمثل بمنح الشهادات العلمية الجامعية المعروفة من بكالوريوس وماجستير بالتعاون مع كبرى الجامعات الأميركية والعالمية. وأعربوا في لقاءات متفرقة حول آرائهم بالأكاديمية عن فخرهم كونهم جزءا من أول أكاديمية من نوعها على مستوى البنوك المحلية وهو ما يمنحهم مزايا عدة تتعلق بمستقبلهم الوظيفي الى جانب منحهم الفرصة لاستكمال دراساتهم العليا.

في البداية قال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في البنك عادل الحماد مستعرضا آلية عمل الأكاديمية «ينطلق عمل اكاديمية اتقان من خلال دمج البرامج التدريبية المتخصصة بالعمل المصرفي مع برامج علمية معترف بها من كبرى الجامعات الأميركية والعالمية والمحلية».

وأضاف «كما ان حصول أكاديمية اتقان على شهادة الاعتماد من معهد القيادة والادارة البريطاني يؤكد قدرتها على توفير برامج التدريب والتطوير القيادي التي يمكن أن تعزز بشكل كبير الكفاءة التشغيلية وتساعد على إيجاد بيئات عمل أكثر انسجاما تركز على العمل الجماعي».

وسوف يتمكن المتدربون في الأكاديمية ممن يستوفون شروطا معينة من الحصول على 24 وحدة دراسية معتمدة من برنامج الماجستير في ادارة الأعمال MBA لدى جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST، حيث تمثل ما نسبته 55٪ من الساعات الكلية المعتمدة للبرنامج، حيث تتناسب الوحدات المعتمدة مع المتطلبات الرئيسية للعمل في بنك بوبيان. وسوف يتم منح المتدربين الفرصة باستكمال الوحدات الدراسية المعتمدة المتبقية من برنامج الماجستير في ادارة الأعمال MBA لدى جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا للحصول على الشهادة في حال رغبتهم بذلك.

وقال عبدالعزيز الوزان (احد الملتحقين بالأكاديمية وموظفي البنك): عندما سنحت لي الفرصة للالتحاق ببنك بوبيان لم أفكر كثيرا في اتخاذ القرار الصحيح وذلك لأنه على الرغم من ان بوبيان بنك حديث العهد إلا انه حظي بسمعة جيدة وحقق خلال فترة وجيزة الكثير من النجاح والانجازات.

ويضيف الوزان «أكثر ما جذبني للأكاديمية هو برنامج التدريب الذي وجدته برنامجا متكاملا لتأهيل النخبة من حديثي التخرج الى جانب إلحاقهم ببرنامج الماجستير بجامعه الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST وهو ما يمنح حديثي التخرج فرصتين الأولى لاكتساب خبرة في العمل والثانية تحصيل مؤهل دراسي عال».

من جانبها قالت سبيكة العبدالله (احدى الملتحقات بالاكاديمية من موظفي البنك) ان مرحلة الانضمام إلى أكاديمية إتقان تعد نقلة نوعية لأي شخص طموح يحقق من خلالها الدخول إلى عالم البنوك وفي الوقت نفسه الدخول إلى مجال إتمام الدراسات العليا.

من جانبه، قال عبدالمحسن الغانم (احد الملتحقين بالاكاديمية): «مما لا شك فيه ان هذا البرنامج سيضيف لي ولزملائي الكثير حيث إن مقومات هذا البرنامج من دورات تدريبية ومواد دراسية تهدف إلى تثقيف الملتحقين به وتنمية المهارات الإدارية والقيادية لديهم». وأضاف «بناء على ما سبق ولأن مثل هذه الفرص نادرة انصح وبقوة الخريجين الجدد ممن تتاح لهم الفرصة بالالتحاق بأكاديمية اتقان التابعة لبنك بوبيان».

وقال محمد الهاجري (احد الملتحقين بالاكاديمية) يقول رسول الله ﷺ: «ان الله تعالى يحب اذا عمل أحدكم عملا ان يتقنه» وتطبيقا لهذا الحديث الشريف وإيمانا من بنك بوبيان بأهمية الارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي، قام بنك بوبيان مشكورا بتأسيس أكاديمية مصرفية هدفها تهيئة وإنشاء شباب واعد في القطاع المصرفي الإسلامي.

من ناحية أخرى، قال يوسف الربيعة (احد الملتحقين بالأكاديمية): «إن العامل البشري احدى الدعائم الأساسية في المؤسسات والشركات الكبرى فعند انضمامي الى بنك بوبيان شعرت بدخولي إلى منزلي الثاني حيث يكون التعامل مع الموظف وكأنه احد افراد العائلة الكبيرة التي ينتمي إليها جميع أفراد وموظفي البنك».

وأضاف «تدعم الأكاديمية الشباب حديثي التخرج يقينا منها بأنهم هم الجيل الواعد الذي تعتمد عليه الكويت في بناء مستقبلها لذا انصح حديثي التخرج بالانضمام اليها لأنه المكان الأمثل لتلبية طموحاتهم والحصول على الدعم الوظيفي على حد سواء والاهتمام من البنك». في الختام قال فيصل الرومي (احد الملتحقين بالأكاديمية): «ان قسم الموارد البشرية في بنك بوبيان احتضن باقة من الطلبة المتميزين حديثي التخرج حيث يتم صقل مهاراتنا الأكاديمية بقيادة فريق من مختلف الإدارات والأقسام في بنك بوبيان ليشرفوا على التدريب بكل جوانبه المهنية والادارية والسلوكية».

الشركة نجحت في تسوية 75٪ من القضايا المرفوعة ضدها

عرب: «الخطوط الوطنية» خفضت ديونها إلى 13 مليون دينار

ثامر عرب خلال عمومية الشركة (هاني عبدالله)

ناشد رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الوطنية الكويتية ثامر عرب حملة التذاكر بأن يكونوا أكثر رأفة على الشركة لما تمت ملاحظته من مطالبات مبالغة منهم في رفع قضايا على الشركة، بألا ينسوا ان الوطنية شركة عزيزة عليهم وقدمت لهم خدمات كثيرة استمتعوا بها وهي شركة حديثة العقد بالإضافة الى انها وسط سوق احتكاري شديد ولم تأخذ فرصتها.

وقال عرب علي هامش الجمعية العمومية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 29,84٪ ان الشركة حاولت ان تتواصل مع المساهمين للحضور الى الجمعيات العمومية للشركة عن طريق الرسائل النصية والوسائل الإعلامية ولكن بلا فائدة، مشيرا الى ان الفترة المقبلة تحتاج فيها من المساهمين الحضور لأخذ قرارات مصيرية مع مجلس الإدارة.

وقال عرب انه عندما تولى مجلس الإدارة الشركة من بداية العام الحالي تمكن المجلس من تسوية امور ايجابية كثيرة مثل تخفيض الديون من 37 مليون دينار الى 13 مليون دينار أي بنسبة قدرها 60٪ من الديون في عام 2012 والتي تمت خلال تسويات ودية.

وأشار عرب إلى ان هناك أكثر من 300 دعوة قضائية ضد الشركة من عمال وموظفين وحملة تذاكر وقد تمت تسوية 75٪ منها.

وأضاف عرب الى انه تم التفاوض مع بنك برقان ويوباك وشركة كاسكو وشركة المشاريع المتحدة، مشيرا الى انه في حال التوصل لاتفاق يرضي الطرفين فإنه سيؤدي إلى تقليص أكثر من 2 مليون دينار من الديون.

ورأى عرب ان الشركة قادرة على البقاء ولكنه شدد على حضور المساهمين ليساعدوا مجلس الادارة في اتخاذ القرارات.

وأضاف عرب ان مجلس الإدارة يحاول جاهدا إيجاد الحلول المناسبة لإنقاذ الشركة من عثرتها ومنها توصية المجلس بزيادة رأس المال حتى تعود لممارسة نشاطها وعرض هذه التوصية على الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة لتحديد مصيرها المستقبلي باتخاذ القرارات الأنسب التي تصب في مصلحة الشركة، إلا انه قد تعذر عقد الاجتماع لعدم توافر نصاب الحضور.

وقال عرب ان مجلس الإدارة حاول توفير مستثمرين جدد يكون لهم اهتمام بالشركة الا ان هذه المحاولات لم تنتج عنها أي نتائج ايجابية حتى تاريخه.

وقال ايضا ان المجلس قام بالتحاور والتفاوض مع جميع الأطراف ذات الصلة وبالأخص الأطراف الدائنة المؤثرة على الشركة للوصول الى تسوية يمكن من خلالها إعادة تشغيل الشركة، وأن مجلس الإدارة مازال مستمرا في التفاوض للوصول الى ذلك.

واستعرض عرب بيانات الشركة المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 حيث حققت الشركة خسائر بقيمة 12,868,651 مليون دينار لعام 2011 وخسارة للسهم الواحد بواقع 29,78 مقارنة بعام 2010 حيث حققت الشركة خسارة بقيمة 13,084,916 مليون دينار بخسارة للسهم الواحد بواقع 28,66 فلسا والتي تبين أن حجم الخسائر المتراكمة التي منيت بها الشركة قد بلغت أكثر من 76٪ من اجمالي رأسمال الشركة، وإن مجلس الإدارة قد أوصى مجددا بدعوة الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة للانعقاد وذلك للنظر في مستقبلية الشركة.

وقال عرب ان هناك أملا بأن تكون نتائج عام 2012 تحقق طموحات المساهمين، مشيرا الى ان مجلس الإدارة يسعى الى عمل ما في وسعه للمحاولة في ظل الظروف الراهنة والتي تمر بها الشركة الى تطوير عملها وتشغيلها بجميع السبل الممكنة، وإن خطة الشركة ومنهجها للسنوات القادمة وإعادة نشاطها لتحقيق عوائد أفضل للمساهمين.

وقد تم الاعتراض والتحفظ على جميع البنود الواردة بجدول الأعمال من قبل بعض المساهمين.

وقد تم ايضا تأجيل الجمعية العمومية غير العادية لعدم اكتمال النصاب.

● عبدالرحمن خالد